

اللائحة الاقتصادية الاجتماعية

المؤتمر العاشر لحركة النهضة



فهرس العرض

المؤتمر العاشر لحركة النهضة



- 1. توطئة
- 2. ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي
- 3. الخيارات والتوجهات الاستراتيجية
- 4. الأولويات التنموية
- 5. السياسات الاقتصادية والاجتماعية
- 6. هندسة الانتقال الاقتصادي

توطئة

توطئة



ينعقد المؤتمر الاستثنائي العاشر لحزب حركة النهضة في ظرف اقتصادي واجتماعي دقيق يوشك أن يمثل عائقاً أمام استكمال التجربة النموذجية التي خاضتها بلادنا طيلة السنوات الخمس الأخيرة في مسار انتقالها السياسي ناء مؤسسات دستورية وسياسية مستقرة.

أبانت تجربة المرحلة الانتقالية صعوبة إدارة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الحكومات المتعاقبة وتوضّح حجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وصعوبة الشروع في الإصلاحات الاقتصادية الضرورية التي تتطلبها البلاد دون تهيئة الأرضية السياسية والثقافية حولها.

توطئة



تري حركة النهضة أن تحقيق النُّقْلة الاقتصادية المطلوبة وبناء النهضة التنموية المنشودة يتطلب:

- إدارة حوار اقتصادي وطني بين كل الأطراف حول مقاربة جديدة تُبنى على مبدأ التشاركية
- التوافق على منوال تنموي جديد ينطلق من الشروع في إصلاحات حقيقية وعميقة وتُفضي إلى خيارات وسياسات جديدة تفتح أفقا اقتصاديا جديداً للبلاد وتخلق أملاً فاعلاً في نفوس الشباب يدفعهم للعمل والمبادرة ويستنهض داخلهم طاقات الابتكار والتجديد



توطئة

وفي هذا الاطار، تهدف هذه اللائحة الى:

● رسم الخيارات والتوجهات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

● رسم الخطوط الكبرى للسياسات العامة والأولويات المطلوبة التي يبنى على أساسها لاحقا البرنامج التفصيلي لمختلف القطاعات والمجالات.

وذلك ضمن رؤية تنموية جديدة تركز على:

● خيار اقتصاد السوق الاجتماعي،

● مفهوم التنمية الاندماجية والإدماجية الشاملة التي تستند إلى خلفية فكرية متأصلة في الهوية العربية الإسلامية ومضامينها القيمة القائمة على مبدأ العمل والمشاركة والتكافل والإتقان.

ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي

ملاحم الوضع الاقتصادي والاجتماعي

تمر البلاد في هذه المرحلة بوضع يتسم ب:

- تنامي الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية
- تراجع النمو
- التعطل الكبير للنشاط في العديد من المؤسسات والقطاعات.

ويمكن تحديد ملاحم هذا الوضع في المعضلات والتحديات التالية :



التحديات الظرفية

1 تدني النمو الاقتصادي إلى مستوى يقارب الصفر بسبب تعطل الإنتاج في عديد القطاعات الحيوية إضافة إلى تراجع الاستثمار الداخلي والخارجي وتدهور معدل الادخار الوطني إلى مستويات مقلقة.

2 تراجع التقييم السيادي للبلاد وتأثيره على كلفة النفاذ إلى السوق المالية الخارجية لتمويل ميزانية الدولة، إلى جانب تنامي نفقات التصرف

3 تواصل الضغوط على السيولة النقدية مع تراجع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الأساسية.

4 تدهور المقدرة الشرائية للمواطن مما أزهق كاهل الفئات الضعيفة وزاد من تآكل الطبقة الوسطى.

5 ضعف نسبة الاستثمار وتردي مناخ الأعمال وانتشار ظاهرة الفساد، إلى جانب اتساع دائرة الاقتصاد الموازي والأنشطة العشوائية إضافة إلى ارتفاع سقف المطالب المشطّة وتنامي ظاهرة الإضرابات بشكل عشوائي

6 بطء إنجاز برنامج الإصلاحات وتعثّر مساراته بسبب غياب السياسة التوافقية والإرادة الفاعلة والصعوبات الإدارية.

التحديات الهيكلية

1 ارتفاع نسبة البطالة وضعف التشغيلية خاصة لدى أصحاب الشهادات العليا،

1

2 محدودية تنافسية الاقتصاد نتيجة لعلاقته غير المتكافئة بالمنظومة الاقتصادية العالمية وغياب منظومة متكاملة للبحث العلمي والتطوير وفعالة وضعف الاستفادة من التقنيات الحديثة واقتصاد المعرفة ومحدودية منظومتي التعليم والتكوين

2

3 تنامي عجز الموازين الكبرى، لا سيما الميزان الغذائي والطاقي، وتراجع الصادرات والمبادلات التجارية وعدم مواكبة التمويل لمتطلبات التنمية .

3

4 عدم توازن التنمية جهويا واجتماعيا نتيجة البيروقراطية ومركزية التخطيط والقرار وضعف البنية الأساسية والبيئة الاستثمارية وغياب الأقطاب الجهوية للتنمية.

4

5 تفشي الفساد وغياب الحوكمة الرشيدة التي تمثل ظاهرة هيكلية معيقة للعملية التنموية.

5

6 غياب منظومة قيمية فاعلة ومؤصلة في الهوية العربية الإسلامية للمجتمع ترسخ ثقافة العمل وإتقانه والكسب المشروع وترشيد الاستهلاك، وتحديي قيم الأمانة والثقة والمسؤولية والتضامن الأسري والتكافل الاجتماعي وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة واحترام القانون..

6

الخيارات والتوجهات الاستراتيجية

الخيارات والتوجهات الإستراتيجية

الرؤية الاستراتيجية - تونس 2030



الرؤية الاستراتيجية - تونس 2030

التموقع في صدارة الدول الصاعدة إقليمياً وذلك من خلال رسم رؤية إستراتيجية تنموية تُحدث نقلة جوهرية في هيكلة الاقتصاد عبر صياغة منوال تنموي إدماجي واندماجي يراعي الثوابت الوطنية والخصوصيات الحضارية ويتوخى الحكمة الرشيدة ويعتمد على تنمية الموارد الذاتية ويهدف إلى تحقيق الأمن والتمكين الاقتصادي للوطن والمواطن.

الخيارات والتوجهات الإستراتيجية

المقاربة الاقتصادية والتنموية

تتبنى حركة النهضة ضمن مقاربة وطنية خيار **اقتصاد السوق الاجتماعي** القائم على مبدأ الحرية الاقتصادية وحرية التملك والإنتاج والإدارة من جهة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص من جهة ثانية، تحقيقا للفعالية والنجاحة وتوفيرا لشروط الحياة الكريمة هدف التنمية، ذلك أن الإنسان في نظرنا هو غاية العملية التنموية ومحركها الأساسي في ظل تكامل أدوار الفاعلين بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع الاجتماعي التضامني.

للدولة دور استراتيجي في التنمية عبر التوجيه والاستشراف والتحفيز وتعديل السوق ومعالجة القضايا الاجتماعية وضبط السياسات العامة، **وللقطاع الخاص** وفي طبيعته الرأس المال الوطني دور محوري في التنمية وزيادة الثروة ودفْع الاستثمار وإحداث مواطن الشغل. وتتكامل **الأدوار بالقطاع الثالث** الداعم للاقتصاد الاجتماعي التضامني لتحقيق الإدماج والاستدامة عبر تفعيل دور الجمعيات التنموية والخيرية والتعاونيات ومأسسة العمل التضامني والتكافلي عبر صناديق الوقف والزكاة.

الخيارات والتوجهات الإستراتيجية

- بهدف فتح آفاق جديدة للاقتصاد الوطني وإيجاد أسواق إضافية للمنتجات الوطنية إلى جانب الشراكة الأوروبية وذلك على مستوى المغرب العربي وفي آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية.

توسيع الشراكات مع الفضاءات الإقليمية والقوى الاقتصادية الصاعدة

- مثل مصادر التمويل الإسلامي ومنتجاته وأسواق رأس مال إسلامية ومؤسسات التمويل الأصغر ومؤسسات التأمين التكافلي وشركات رأس المال المخاطر والصناديق الوقفية ومؤسسات التمويل التأسيري بالإضافة إلى البنوك التجارية والمتخصصة. إضافة الى تنويع مصادر التمويل بالجهات، من مصارف وصناديق استثمار ومؤسسات مالية جهوية

تنويع مصادر التمويل والبحث عن مصادر جديدة إضافية ومكملة

- بما يعزز الرقابة والتقييم والتحفيز ويسمح بتحقيق العدل والتكافؤ في الفرص، ويُرسى الآليات التي تضمن حسن التصرف في المال العام وشفافية المعاملات الإدارية وتُقاوم الفساد وتتصدى للإثراء غير المشروع. وذلك بهدف ترسيخ اللامركزية ودعم الحوكمة المحليّة والجهوية وإدماج البعد البيئي في إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية

إرساء حوكمة جديدة وإدارة رشيدة للفضاء الاقتصادي الاجتماعي

الخيارات والتوجهات الإستراتيجية

- وتوسيع مجال الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الضعيفة ومحدودي الدخل والارتقاء بجودة حياة المواطن ومحيط عيشه في الفضاءات المختلفة العمومية والخاصة. والعمل على إرساء منوال جديد للعلاقات الشغلية يهدف إلى ترسيخ علاقات مهنية سليمة وإلى تمكين علاقات التماسك والتكامل بين مختلف فئات المجتمع
- وتُعتبر إعادة بناء الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية من الخيارات التي تقوّي من حظوظ سائر طبقات المجتمع وتعطيها القدرة على تخطي عتبات الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة عتبة الفقر والخصاصة.

**اعتماد سياسة
توزيعية عادلة
وتوجيه الدعم
نحو مستحقيه**

- بعز تنمية الموارد البشرية وإعادة الاعتبار لقيمة العمل باعتباره عنصرا أساسيا في عملية الإنتاج ومن أهم عناصر خلق الثروة.
- وتدعم الحركة الحق في الشغل لكل مواطن ضمن كسب مشروع وكريم وتؤكد رد الاعتبار لقيمة العمل ونبذ البطالة والكسل وأهمية الإلتقان في العمل وجودته، وتدعم الحركة بكل قوة مكتسبات الشغاليين مثل الحق في الترقية المهنية والحق في التكوين المهني والحق في السلامة المهنية، والحق في الأجر العادل والكافي تثمينا للجهد والمطلوب تكريس مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على الشغل سواء في المناظرات أو الترقيات باعتماد الشفافية والنزاهة في الانتدابات وغيرها. كما تعتبر حركة النهضة أنّ العمل النقابي هو حق دستوري، له دور هام في التحرر الاقتصادي والوطني وفي الرقابة والتحكيم ومن مصلحة البلاد أن تكون تمثيلية القوى العاملة قوية ومستقلة حتى تساهم في المشروع الوطني الإصلاحى الديمقراطى

**إحياء ثقافة
العمل وربط
الحقوق
بالواجبات**

الخيارات والتوجهات الإستراتيجية

إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية

- بشكل جذري وسريع لإيقاف مسار التدهور الحاد وتطوير منظومة التكوين المهني ودعم البحث العلمي وتوظيفهما لخدمة النسيج الاقتصادي وملاءمتهما مع متطلبات سوق الشغل وهو ما يستدعي دعم و إحداث مؤسسات مجتمعية للسهر على السياسات التربوية كمجلس أعلى للتربية ومؤسسة لتقييم أداء المنظومة التربوية ووضع ميثاق وطني للتربية وتحسين الأوضاع المادية للمربين والمعلمين. وكذلك الاهتمام بالشباب وقياداته وتدريبهم التحريب الكافي بما يمكنهم من أداء دورهم الفعال في عملية التنمية

المنظومة القيمية للمنوال التنموي الجديد

- إرساء منظومة قيمية متكاملة تقوم على تفعيل جملة القيم الاجتماعية القائمة والعمل على تعزيزها بمفاهيم جديدة تستند إلى المخزون الثقافي والحضاري للمجتمع التونسي وهويته العربية والإسلامية مثل مفهوم التكافل والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد وترشيد الاستهلاك والابتعاد عن سلوكيات التبذير وهدر الثروات.
- وللبيئة في هذا المنظور القيمي مكانة متميزة ويتجلى ذلك في احترامها والحفاظ عليها بما يحمي حق الأجيال المقبلة. وينبني هذا الاحترام على تنظيم العلاقة بين الأنشطة التي يقوم بها الناس بما هم مواطنون وفاعلون اقتصاديون من جهة وبين دورة النظم البيئية وعناصر الطبيعة من جهة ثانية.

الأولويات التنموية

الأولويات التنموية

1 • إحداث دفعة قوية تُعيد البلاد إلى العمل وزيادة الإنتاج والإنتاجية في ظل احترام القانون والنظام

2 • التقليل من البطالة من خلال إنعاش الاستثمار وإزالة المعوقات الإدارية أمامه ليكون الرافعة الأساسية للنمو المحدث لمواطن الشغل القارة والقادرة على امتصاص أوسع عدد ممكن من العاطلين عن العمل

3 • الحد من الفوارق بين الفئات والجهات والأفراد وتنمية الجهات من خلال تثبيت الحكم المحلي واللامركزية والديمقراطية التشاركية وإعادة التقسيم الترابي للبلاد وتوظيف خصوصياتها وتأهيل البنية التحتية فيها وتوفير الخدمات الأساسية

4 • مقاومة الفساد وتجسيد الحوكمة الرشيدة ومأسستها وإرساء الآليات الضامنة لحسن التصرف في المال العام وتعزيز نظم الرقابة والتقييم والتحفيز والمساءلة.

5 • ترشيد الإنفاق العام من أجل المحافظة على التوازنات المالية الكبرى للدولة وتنمية الموارد عبر إصلاح المنظومة الجبائية والإدماج التدريجي والمحكم للاقتصاد الموازي

6 • النهوض بالقطاع الاجتماعي التضامني الذي يشمل جميع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية والتعاونيات الجمعيات غير الربحية والأنشطة المدنية والخيرية والحقوقية ويُعدُّ مكملاً لمهام ومسؤوليات القطاع العام ومتكاملاً مع القطاع الخاص. .

السياسات الاقتصادية والاجتماعية

السياسات الاقتصادية والاجتماعية



وتعتبر حركة النهضة أن السياسات الاقتصادية للبلاد، في الفترة القادمة، يجب أن تركز على المحاور التالية :

السياسات الاقتصادية والاجتماعية

توجيه السياسة الجبائية

لدفع النشاط الاقتصادي وتشجيع المبادرة الاستثمارية المُحدثة لمواطن الشغل واستكمال برنامج الإصلاح الجبائي الذي يجب أن يضمن الشفافية وتحقيق العدالة بين الفاعلين الاقتصاديين ويسعى إلى تيسير الإجراءات الجبائية والعناية بالجانب التنظيمي والحوكمة وتطوير آليات الاستخلاص الجبائي لتنمية موارد الدولة. كما ترى حركة النهضة ضرورة المواءمة بين السياسة الجبائية والسياسة النقدية لخدمة السياسات الاقتصادية الكلية للبلاد والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم وتوفير المناخ المناسب لتحفيز الاستثمار ودفع النمو

السياسات الاقتصادية والاجتماعية

مواصلة الإصلاحات العميقة للقطاع المالي

- بهدف تحسين مردودية القطاع والرفع من نجاعته من خلال تركيز آليات الشفافية والحوكمة وحسن التسيير والتحكّم في المخاطر النظامية حسب المعايير الدولية وتفعيل دور هيكل الرقابة والتعديل.
- وترى حركة النهضة أنّه أصبح ضروريا إعادة هيكلة البنوك العمومية إلى جانب استكمال المنظومة القانونية والمؤسسية للمالية الإسلامية وتحفيز الفاعلين في المجال ممّا سيُمكن من تحويل البلاد التونسية إلى وجهة إقليمية للمالية الإسلامية، كما تدعم تشجيع القطاع البنكي على الاندماج داخل أقطاب ذات صلاية مالية بما يرفع من قدرته على حسن تمويل النسيج الاقتصادي التونسي ومعاوضته في توسّعه الإقليمي والقاري.
- وفي نفس السّياق المتعلق بتنوع أدوات الادخار وآليات التمويل وتنشيط الدورة الاقتصادية، أصبح من الضروري دعم مجالات التأمين والاستثمار والخدمات المالية وكذلك مؤسسة القطاع التعاوني كرافد للتنمية من خلال تأسيس الصناديق الوقفية وصناديق الزكاة ومؤسسات تمويل المشاريع الصغرى.

السياسات الاقتصادية والاجتماعية

تفعيل خيار التمييز الايجابي للجهات الداخلية

وذلك باعتماد آلية "مفتاح توزيع الاعتمادات" لضبط سُلّم الأولوية وتطوير البنى الأساسية الجهوية والمرافق العامة لدفع النمو وتحسين ظروف عيش المواطنين **والتقليص في حجم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية** بين الفئات والجهات، في إطار رؤية جديدة **للتقسيم الترابي** للبلاد تعتمد بعث أقاليم للتنمية تربط الداخل بالساحل وتحقق الإدماج والاندماج بخلف منظومات اقتصادية جهوية تُثَمِّن قدرات كل جهة وتوظف خصوصياتها لإرساء ديناميكية تنموية بين الجهات وترفع من جاذبيتها. وفي هذا الإطار تعمل حركة النهضة على **تفعيل الباب السابع من الدستور** لدعم اللامركزية.

السياسات الاقتصادية والاجتماعية

اعتماد سياسات اجتماعية تركز على الحوار الاجتماعي

- تعتبر حركة النهضة أنّ من ركائز النجاح وعناصر القوة في المؤسسة هي الشراكة الفعلية بين العمال وأصحاب رأس المال وهي تؤكد على قيمة الحوار الاجتماعي وتحرص على تحقيق التوازن بين ديمومة قوى الإنتاج وتحسين ظروف الحياة والعمل داخل المؤسسة لضمان سلامة المناخات الاجتماعية داخلها.
- اما التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشرائح الاجتماعية الضعيفة والمهمشة **فيكون** عبر مجموعة برامج وأنشطة وإجراءات تفضي إلى تنمية قدراتهم وتوفير ظروف مساهمتهم في الفعل التنموي وإتاحة الفرصة أمامهم لتنمية واقعهم الإنساني بجميع أبعاده.

السياسات الاقتصادية والاجتماعية

تحقيق التوزيع العادل للثروة تأسيسا لمجتمع متوازن ومتضامن عبر

الترفيغ في الأجر الأدنى بما يساهم في الحفاظ على المقدره الشرائية وتقليص نسب الفقر .

خفيف العبئ الجبائي على أصحاب الأجور المنخفضة.

تعزير منظومة الضمان الاجتماعي والحق في التأمين الصحي للشغاليين وتوفيره للنساء العاملات بالقطاع الفلاحي ولكل الفئات خاصة الضعيفة منها وذوي الاحتياجات الخصوصية وتقديم منح لهم وتمتعهم بالخدمات المجانية.

تعزير التحويلات الاجتماعية في مجال الصحة والتربية والإعانات للتلاميذ والطلبة المنتمين إلى أسر ذات الدخل الضعيف.

الإصلاح الجذري لمنظومة الصناديق الاجتماعية من خلال إقرار مجموعة من الإجراءات العاجلة والتوجه نحو إصلاحات إستراتيجية

السياسات الاقتصادية والاجتماعية

اعتماد سياسات قطاعية تعطي الأولوية:

- للقطاعات الواعدة المُحققة لقيمة مضافة عالية والقادرة على خلق مواطن الشغل لحاملي الشهادات العليا
- حسن استثمار الموارد البشرية والثروات الطبيعية لبلادنا
- السعي إلى تقوية درجة الاندماج بين القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاعات المترابطة كالزراعة والصناعات التحويلية والسياحة والخدمات الاستشفائية وجعل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال قاطرة لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية للرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وجعله يحتل موقعا مهما في خارطة الإنتاجية الدولية.

السياسات الاقتصادية والاجتماعية



تطوير قطاع الفلاحة والصيد البحري بجعله قطاعا إستراتيجيا



تثمين دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال



الرفع من تنافسية قطاع الصناعة والطاقة والمناجم



الرفع من تنافسية قطاع النقل واللوجستية



تأهيل قطاع السياحة والصناعات التقليدية



تطوير قطاع التجارة

وفي هذا الإطار تدعم حركة النهضة :

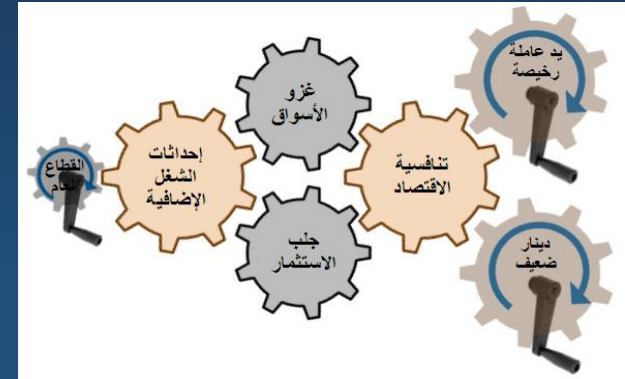
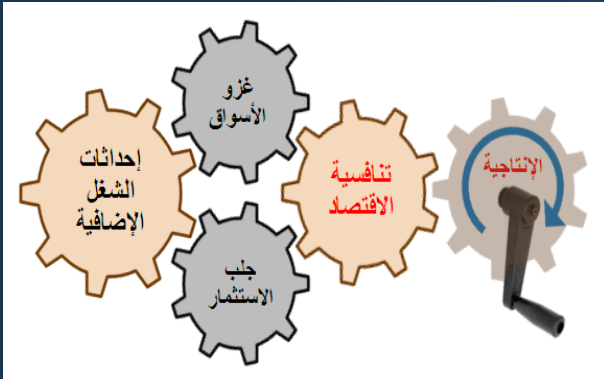
هندسة الانتقال الاقتصادي

هندسة الانتقال الاقتصادي

مناول التنمية
المستهدف

مسار الانتقال
الاقتصادي

مناول التنمية
السابق



مسار انتقال اقتصادي يهدف إلى التحوّل بالبلاد نحو مناول تنمية جديد يركز على النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ويؤسس لاقتصاد المعرفة ويوجّه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية

هندسة الانتقال الاقتصادي

تحديد دور كل المتدخلين أثناء عملية التنفيذ

ضرورة بناء تعاقد اقتصادي اجتماعي بصفة توافقية تأخذ بعين الاعتبار واقع الاقتصاد التونسي والتحديات المطروحة وظروف عيش المواطنين ويقدر حجم الزمن الملائم لتنزيل تلك الإصلاحات واستكمالها

توفر الإرادة السياسية المؤمنة بالإصلاحات والقادرة على المضي في تنفيذها وحسن ادارتها

بناء عناصر الثقة بين مختلف الفاعلين

ترتيب الأجندة الوطنية بحيث يتم تحييد ملف الإصلاحات النوعية عن الخلافات والتجاذبات

تطوير علاقاتنا الدولية وبعث رسائل ثقة لشركائنا الإقليميين والدوليين

هندسة الانتقال الاقتصادي

مأسسة مسار الحوار الاقتصادي الوطني من اجل بلورة مشروع المنوال التنموي المطلوب بمشاركة كافة الأطراف والفعاليات والمنظمات الوطنية والهيئات والكفاءات والأحزاب السياسية

إنشاء وزارة كبرى للاقتصاد تضم كافة القطاعات والمجالات ذات العلاقة تتمتع بالصلاحيات الكافية وتشرف على إدارة المشاريع ووضع المخطط التنفيذي لإنجاز الإصلاحات ومتابعة تنفيذها وتنسّق بالتعاون مع رئاسة الحكومة بين كل المتدخلين وتضبط استراتيجية تواصل وتعبئة

اعتماد لوحة قيادة (شاملة وقطاعية) لمتابعة تنفيذ الإصلاحات تهدف إلى تحديد مدى تقدّم الإنجاز والعراقيل التي تحول دون ذلك وتوجّه رئاسة الحكومة والهيكل المعنية نحو القرارات الملائمة التي يجب اتخاذها.



شكرا على المتابعة والاهتمام

يمكنكم إرسال ملاحظاتكم على البريد الإلكتروني

✉ etudes.planifications@gmail.com

حرية . عدالة . تنمية | حركة النهضة